فيها لا بتفريط منه لم يجب عليه ان يعيض بدنة مثلها بل تكفيه شاة
او عشر بدنة او سبع بقرة هذا في الهدي الواجب اما لو كان متنفلا بالهدي
وتصدق به لخشية تلفه فلا يجب عليه بدله الا اذا تلف بتفريط منه فان
عاد الهدي الذي فات بسرقة او ضياع وقد كان اشترى بدله خير
المتمتع ان شاء ذبح الاول الذي قد كان فات وانتفع بالثاني وان شاء ذبح
الثاني وانتفع بالاول فان عاد الاول بعد نحر البدل تعين نحره ايضا
لان له وقت اختيار وهو ايام النحر وبعدها اضطرار فيكون كوجود
الماء قبل خروج الوقت واذا كان الهدي الذي قد فات والذي ابدله غير
مستويين بل احدهما افضل وقد رجع الذي فات فهو مخير ايضا في نحر
ايهما شاء لكن ان نحر الافضل منهما فلا شيء عليه ويلزمه ان يتصدق
بفضلة الافضل ان نحر الادون فان كانا متساويين واحدهما افضل من
الاخرى فنحر الادون تصدق بقدر ما بين قيمة الافضل والادون والا
فضل من التفاوت اذا كان الادون هو الذي نحره واما اذا كان الادون
هو الذي فات ثم عاد ونحره وترك البدل فانه يلزمه ايضا ان يتصدق
بفضلة البدل قال الامام عليه السلام وهو الذي اخترناه في الازهار
وهو الاصح الموافق للقياس فان لم يجد المتمتع هديا في الميل يخرج او
لم يجد من يشاركه في البدنة او البقرة ولو في البقرة فصيام ثلاثة

ايام

ايام اي وجب عليه صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله
اما الثلاثة الايام فيصومها في الحج وهي اليوم الذي قبل التروية ويوم
التروية وآخرها يوم عرفة فان فاتت هذه الثلاثة الايام
التي آخرها يوم عرفة فالواجب عليه ان يصوم أيام التشريق
وجوبا وهي ايام منى وسميت بيوم العيد كما هو ظاهر الازهار. فأما لو
صام يوم التروية والذي قبله ولم يصم يوم عرفة قال الامام عليه السلام
فانه لا يلزمه الاستئناف بل يصوم يوما ثالثا لان تفريقها جائز
اذا كان في وقتها وانما الموالاة مستحبة فقط ذكره اهل المذهب
ويجوز لمن اراد ان يتمتع وخشي اي ظن يوم النحر ان لا يمكنه صيام
الثلاث التي آخرها يوم عرفة وفي ايام التشريق بل غلب في ظنه
تعذرها في وقتها وظن ايضا تعذر الهدي فانه يجوز حينئذ تقديمها
اي تقديم صيام الثلاث من احرم بالعمرة اي عمرة المتمتع فيصومها
من حين احرم بالعمرة الى آخر ايام التشريق فاذا صامها ما بين هذين
الوقتين اجزت ولو مفرقة ثم اذا صام هذه الثلاث في الوقت المذ
كور لزمه ان يكملها عشرا بصيام سبعة ايام بعده ايام التشريق
فان مات بعد الثلاث وقبل السبع تعين اخراج كفارة صوم السبع
ثلاثة اصوع ونصف ويكون من الثلث ان اوصى فحكمه ويجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)